الحكومة المحلية لولاية شمال الراين وستفاليا

معلومات صحفية – 594/07/2020

2020/8/31

المركز الصحفي لمستشارية الولاية
40213 دوسيلدورف
تليفون 0211 837-1134
0211 837-1405
أو 0211 837-1151
presse@stk.nrw.de
www.land.nrw

ولاية شمال الراين وستفاليا تطيل أجل سريان قانون الحماية من كورونا: التمهيد لكبح جماح تفشي كورونا محليًا مع تقديم قواعد واضحة لعمل المدارس وإقامة الفعاليات

حظر إقامة الفعاليات الكبيرة حتى 31 أغسطس 2020 / انتهاء إلزام ارتداء الكمامة داخل الحصة الدراسية في 1 سبتمبر 2020

وزارة العمل والصحة والشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون المدرسية والتعليمية تصرحان في بيان لهما:

استنادًا إلى قرارات الدولة والولايات الألمانية بشأن الحد من تفشي عدوى الفيروس، الصادرة في 27 أغسطس 2020 فإن ولاية شمال الراين وستفاليا تقوم بتطبيق القواعد والإجراءات ذات الصلة المنصوص عليها في قانون الحماية من كورونا المعدل. وفي الوقت ذاته فإن الأوامر الخاصة بفيروس كورونا سيتم تمديد سريانها حتى 15 سبتمبر 2020. وإلى جانب التمهيد لكبح جماح تفشي عدوى كورونا محليًا، حتى يتسنى الاستجابة إلى أي انتشار متزايد للعدوى محليًا بشكل دقيق وعلى نحو أسرع داخل البلديات التابعة للولاية، فسيتم اعتبارًا من 1 سبتمبر 2020 تفعيل سريان قواعد جديدة للسماح بإقامة الفعاليات وبسير العمل في المدارس أيضًا. وتحقيقًا لهذا الغرض فسيتم إطالة أمد العمل باللوائح الخاصة بإلزامية ارتداء الكمامة بشكل أساسي عند التواجد على أرض المدرسة. وفي الإطار ذاته، فإن الإلزام الذي تم فرضه في البداية كإجراء احترازي، ألا وهو فرض ارتداء الكمامة حتى عند الجلوس داخل الحصة الدراسية في المدارس الثانوية والمهنية، يمكن إنهاء تطبيقه – كما سبق وتم الإعلان بانقضائه يوم 31 أغسطس 2020 – بالنظر إلى تطور ملابسات تفشي عدوى الفيروس.

بتحديث قانون الحماية من فيروس كورونا تكون الولاية قد تبنت مجموعة من القواعد في الأمر الصادر، والتي من شأنها كبح جماح تفشي انتشار الفيروس محليًا. وطبقًا لذلك فسوف تسري مستقبلًا القاعدة التالية: إذا ما تجاوزت حالات العدوى لمدة 7 أيام عدد 35 حالة في دائرة إدارية ما أو مدينة خارج الدائرة الإدارية، سيكون من اللازم على البلديات المحلية المعنية بالإصابة، والمركز الصحي لولاية شمال الراين وستفاليا والحكومة المحلية المختصة بمناطق الإصابة، الإسراع باتخاذ وتطبيق إجراءات حماية أخرى تكون متوائمة بدقة وغرض تحجيم حالات العدوى. يهدف هذا الإجراء إلى الاستجابة مبكرًا لحالة انتشار العدوى محليًا. وتكون هناك مرحلة ثانية عند وصول عدد الحالات إلى 50 حالة خلال 7 أيام. بعد ذلك سيكون من اللازم في إطار مشاركة وزارة الصحة، اتخاذ المزيد من الإجراءات وتطبيقها.

بتمديد سريان قانون الحماية من كورونا فإن الحكومة المحلية تعيد تنظيم عملية السماح بإقامة الفعاليات والأحداث المختلفة من جديد. وقد تم توضيح أن الفعاليات التي لا يقل

عدد المشاركين بها عن 500 فرد، يكون من اللازم على منظمها تأمين حركة الانتقال منها وإليها بما يتناسب مع ظروف الجائحة، إلى جانب خطة الحماية والنظافة الصحية التي يضعها لمنع انتشار العدوى. والآن وبعد مراجعة والتصريح بخطة النظافة الصحية، أصبحت البلديات المحلية ملزمة بعرض الخطط التنظيمية للفعاليات التي يتجاوز عدد المشاركين بها 1000 فرد، على مجلس الولاية أيضًا. وزارة العمل والصحة والشؤون الاجتماعية يمكنها بعد ذلك إبداء موافقتها على الخطة أو رفضها، إن كان تنفيذ مثل هذه الفعالية الكبيرة لا يتوافق مع مسعى الولاية إلى تحجيم انتشار العدوى، الأمر الذي يمكن تحديده من واقع تقييم الوضع العام للعدوى في جميع أنحاء الولاية. وبوجه عام فإن الفعاليات الكبيرة يحظر إقامتها حتى 31 ديسمبر 2020.

يقول وزير الصحة كارل-جوزيف لاومان: "حالة العدوى غير المستقرة خلال الأسابيع الماضية أظهرت ضرورة أن نظل متيقظين. ولذلك فقد وضعنا آلية تمكّنا من الاستجابة مبكرًا لحالات العدوى المتزايدة على مستوى البلديات المحلية. وبشكل إضافي فإن الولاية أصبح بإمكانها الآن وضع حد للفعاليات التي يتجاوز عدد الحضور بها 1000 مشارك، إن كانت حالة العدوى عبر الإقليمية ببساطة لا تسمح بإقامة مثل هذه الأحداث. وهدفنا الذي أوضحناه هو كبح جماح تفشي الفيروس في مرحلة مبكرة، وبالتالي فإننا نستطيع منع غلق دور الرعاية النهارية للطفال والمدارس وإنهاء حالة ملازمة البيت المفروضة على الحياة العامة. ولذلك أيضًا فإني أوجه نداءً مرة أخرى إلى كل المواطنين: يرجى الاستمرار في اتباع التعليمات والقواعد القائمة بوعي وإدراك للمسؤولية."

وبوجه عام فإن القانون المعدل لا ينص على اتخاذ المزيد من إجراءات الفتح للمؤسسات بالنظر إلى الوضع العام للعدوى. وتظل الرسالة الواضحة قائمة، وهي الالتزام باللوائح السارية. ولذلك فإن الغرامة المالية الدنيا البالغة 50 يورو، المتفق على قيمتها مع الولايات الأخرى ومع الدولة، التي تفرض للعقاب على المخالفات المُنتهِكة لإلزام ارتداء الكمامة. وفي ولاية شمال الراين وستفاليا لا تزال مثل هذه المخالفة يُعاقب عليها بغرامة مالية تبلغ 150 يورو. كذلك فسيتم تمديد سريان قانون الرعاية في ظل كورونا حتى 15 سبتمبر، هذا القانون الذي يتضمن لوائح خاصة بالعمل في المدارس ودور الرعاية النهارية للأطفال. القواعد الخاصة بالالتزام الأساسي لارتداء الكمامة داخل مباني المدرسة وعند التواجد على أرضها، سيتم تمديد العمل بها، كذلك فإن الإلزام القاضي بارتداء الكمامة عند الجلوس في الحصة الدراسية، يمكن إيقاف العمل به. تطور حالة انتشار العدوى في ولاية شمال الراين وستفاليا والخبرات الإيجابية المجمعة حتى الآن في المدارس، تجعل من الممكن اتخاذ هذه الخطوة. ومنظومة حماية المدارس تتكون من ثلاثة محاور أساسية: خطط النظافة الصحية وإمكانية تتبع مسار العدوى وحماية الفم والأنف. هذه المحاور الثلاثة لا تزال سارية.

قالت وزيرة شؤون المدارس والتعليم يفونه جيباور، في تصريح لها: "إلزام ارتداء الكمامة داخل الحصة في المدارس الثانوية كان قد ظهر في الأوقات غير المستقرة التي أعقبت العطلة الصيفية وشهدت زياد واضحة في حالات العدوى. وكان هذا الإلزام من البداية محددًا بمهلة زمنية، تنتهي في الوقت الذي يمكن فيه تقديم تقدير مؤيد بأسانيد لحالة انتشار العدوى بعد انتهاء موسم السفر، أي بعد مرور أسبوعين على انتهاء العطلة. وبعد حوالي ثلاثة أسابيع على بداية عمل المدارس بنجاح، أصبحت أعداد حالات العدوى في شمال الراين وستفاليا تتطور في اتجاه إيجابي لحسن الحظ، لدرجة أنه يمكننا إيقاف سريان إلزام ارتداء الكمامة في الحصة. فالكمامة لم يعد من اللازم ارتداؤها إلا عند مغادرة الطلاب مكان جلوسهم الثابت في الصف، فيما يعد تيسيرًا ملموسًا. ومع ذلك فسوف نحافظ على يقظتنا ونواصل التفاعل المكثف مع الفاعلين في

قطاع سياسة المدارس والمدارس ذاتها. وفي الوقت ذاته سوف نلتزم بتطبيق إجراءات النظافة الصحية والحماية من العدوى الصارمة، في مدارسنا، حتى يمكننا توفير أفضل حماية ممكنة لكل الأطراف المشاركة في الحياة المدرسية. وخطتنا الرامية إلى تشغيل المدارس بشكل متوائم في أوقات تفشي كورونا، تتيح إمكانية الاستجابة المتوائمة لمسار تطور حالة العدوى."

المدارس يمكنها – بالتوافق مع دائرة المدارس المحلية العامة – الاتفاق على ارتداء الكمامة طواعية، حتى أثناء حضور الحصة الدراسية.

بالنظر إلى قانون دخول البلاد في ظل كورونا تظل القواعد في بداية الأمر باقية إلى حد كبير دون أي تغيير. وإلزام إجراء الاختبار وعملية التسجيل يستندان بشكل مباشر إلى لوائح وزارة الصحة الألمانية. وفي هذا الإطار فإن أي تغييرات مطلوبة لا يتوقع تطبيقها قبل منتصف سبتمبر. وحتى هذا الوقت فإن الولاية تقوم بمواءمة قواعدها فقط بالنظر إلى الأشخاص متكرري السفر عبر الحدود وإلى استيفاء إلزام التسجيل من خلال ملء ما يعرف باسم بطاقات النزول.

التعديلات المدخلة على كل الأوامر والقوانين سيتم وضعها قيد التنفيذ يوم الثلاثاء، الموافق 1 سبتمبر 2020.

<u>نظرة عامة على أهم التعديلات:</u>

التثبيت القانوني لشاشات متابعة الوضع العام لانتشار العدوى (مادة جديدة 15أ)

- سيتم قانونًا إرساء أحقية مكاتب الصحة، بدعم من المركز الصحي بولاية شمال الراين وستفاليا، في متابعة الوضع العام لانتشار العدوى سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو على مستوى الولاية، على أن يكون مؤشر التقييم الأساسي في متابعة الوضع هو عدد الحالات في مدة 7 أيام. وبمجرد تجاوز حالات العدوى لمدة 7 أيام عدد 35 حالة في دائرة إدارية ما أو مدينة خارج الدائرة الإدارية، سيكون من اللازم على البلديات المحلية المعنية بالإصابة، والمركز الصحي لولاية شمال الراين وستفاليا والحكومة المحلية المختصة بمناطق الإصابة، الإسراع باتخاذ وتطبيق المزيد من إجراءات الحماية المحددة لتحجيم وضع تفشي العدوى. وإن لم يكن السبب في انتشار العدوى مقتصرًا على مؤسسات بعينها أو ما شابه وتعذر تحديد أماكن معينة لتحجيم انتشار العدوى بها، يمكن عندئذ إصدار الأمر باتخاذ إجراءات حماية تصعيدية تتجاوز حدود هذا الأمر.

- بدءًا من تسجيل 50 حالة عدوى في خلال 7 أيام يكون من الضروري اتخاذ إجراءات حماية إضافية. وفي هذه الحالات يجب أيضًا إشراك وزارة الصحة في الجلسات الاستشارية ذات الصلة.

<u>كيفية التعامل مع الفعاليات والأحداث (التعديلات في المادة 2ب)</u>

- بما يتجاوز اللوائح السارية حتى الآن، فإن خطة النظافة الصحية والحماية من العدوى الخاصة **بالفعاليات التي تضم مشاركين أكثر من 500 فرد**، يجب أن توضح أيضًا الطريقة المتبعة في حضور ومغادرة الأفراد مع الالتزام بمتطلبات الحماية من العدوى.

- وكما هو سار حتى الآن، فإن الخطة يجب أن توضح بالإضافة إلى ذلك كيفية الالتزام بمسافة الأمان الدنيا البالغة متر ونصف، وضمان تحقق النظافة الصحية الخاصة الواقية من العدوى (من خلال تحديد مواعيد تنظيف مناسبة، إتاحة وسائل كافية لتطهير الأيدي، تعليق لوحات معلوماتية خاصة بالسلوكيات الصحيحة للحماية من العدوى، إلخ).

- الجديد أيضًا: في **الفعاليات التي يتجاوز عدد المشاركين بها 1000 فرد** يجب على البلديات الحصول على موافقة وزارة الصحة قبل إصدارها لتصريح إقامة الفعالية المعنية. ويعني هذا: السلطات المحلية تعرض على وزارة الصحة الفعاليات المزمع عقدها، والتي ترى فيها أن خطة النظافة الصحية والحماية من العدوى سليمة، بالشكل الذي يدفعها لإصدار تصريح عقد الفعالية المعنية بشكل طبيعي. تستطيع وزارة الصحة رفض إعطاء موافقتها إن كان تنفيذ مثل هذه الفعالية الكبيرة – بالنظر إلى أعداد المشاركين – لا يتوافق مع مسعى الولاية إلى تحجيم انتشار العدوى، على الرغم من وجود خطة نظافة صحية اختبرتها السلطات المحلية ووجدتها إيجابية وهذه الخطة يستند قوامها إلى أهمية الفعالية عبر الإقليمية للوضع العام للعدوى. تستطيع وزارة الصحة في أي وقت سحب التصريح الذي تم إصداره بالفعل، إن كان الوضع العام للعدوى لم يعد يسمح بتنفيذ الفعالية المزمعة جراء تزايد أعداد حالات العدوى أو لأي أسباب أخرى.

- تسري هذه القواعد على كل الفعاليات التي تعقد اعتبارًا من 12 سبتمبر 2020، حتى تتمكن الهيئات والسلطات المعنية بتعديل طريقة تعاملها مع واقع الأمور.

- بوجه عام تظل الفعاليات الكبيرة ممنوعة حتى 31 ديسمبر 2020. وفي هذا الإطار لا يقصد "بالفعالية الكبيرة" عدد الأفراد، بل ارتباط ظروف إقامة الحدث بالوضع العام للعدوى (مهرجانات الرماة ومهرجانات الشوارع والمهرجانات الموسيقية، إلخ). لغرض عقد أسواق عيد الميلاد فهناك حاليًا محادثات تجري مع وزارة الصحة المختصة بالاستناد إلى خطط النظافة الصحية المقدمة في هذا السياق.

<u>الرحلات الترفيهية في العمل والحفلات الخاصة بالشركة</u>

- القواعد الخاصة بالرحلات الترفيهية في العمل والحفلات الخاصة بالشركة، الممنوعة حتى الآن، سيتم مضاهاتها بالقواعد السارية على القطاع الخاص. وفي المستقبل سيتم السماح بعقد الاجتماعات واللقاءات والفعاليات في المؤسسات والشركات والهيئات – التي تقام بمناسبات اجتماعية تواصلية – بنفس الشروط والقيود الاسرية على القطاع الخاص أيضًا.

<u>قانون الرعاية في ظل كورونا</u>

- لا يزال إلزام ارتداء الكمامة ساريًا في مباني المدرسة وعند التواجد على أرض المدرسة بالكامل. والالتزام الساري بصفة مؤقتة حتى 31 أغسطس 2020، ألا وهو فرض ارتداء الكمامة بصفة أساسية بدءًا من الصف الخامس حتى عند الجلوس داخل الحصة الدراسية، سيتم إلغاؤه عند جلوس الطالب في مكان جلوس ثابت.

- يوجد نظام ثابت لتحديد أماكن الجلوس داخل الحصة الدراسية ضمانًا لإمكانية

تتبع مسار انتشار العدوى.

القوانين ذات الصلة يتم نشرها على مدار اليوم على موقع www.land.nrw.

إن كانت لديك أي مسائل خاصة بالمواطنين فيرجى التوجه إلى مركز الخدمة للحكومة المحلية على تليفون: 0211 837-1001.

إن كانت لديك أي استفسارات لاحقة بخصوص البيان الصحفي فيرجى التوجه إلى المركز الصحفي لوزارة العمل والصحة والشؤون الاجتماعية، تليفون: 0211 855-3118، أو المركز الصحفي التابع لوزارة الشؤون المدرسية والتعليمية، تليفون: 0211 5867-3505.

هذا النص الصحفي متاح أيضًا في الإنترنت من خلال زيارة موقع الحكومة المحلية على الرابط www.land.nrw

ملحوظة خاصة بحماية البيانات في وسائل الإعلام الاجتماعية